خلال المؤتمر الصحافي الذي نظمه ملتقى نجلاء النقي تحت عنوان "حقيقة مزوري الإعاقة"

الصالح: ضرورة تطوير رعاية ذوي الإعاقة حتى لا يذهبوا للتعليم في دول أخرى

ندى أبو نصر ـ باهي أبوالعلا

خليل الصالح متحدثا بحضور عدد من المشاركين في المؤتمر

جانب من المشاركات في المؤتمر الصحافي

أكد عضو لجنة ذوي الإعاقة في مجلس الأمة النائب خليل الصالح أن الكويت تستعين بأحدث التكنولوجيا والرعاية الطبية للمعاقين بمختلف الإعاقات سواء في المدارس أو أي جهة أخرى، ومع ذلك نهدف إلى تطوير الرعاية لكي لا يذهب ذوو الإعاقة للتعليم في دول الخليج أو دول أخرى، فالأمر يحتاج إلى دفعة قوية والتعرف على متطلبات المعاقين من خلال هذه الفعاليات لأن الدولة راعية وليست هناك معوقات مالية في هذا الصدد فالكويت بلد خير وأميرها أمير الإنسانية.

جاء ذلك في الملتقى الثقافي الإعلامي الذي أقامته المستشار بالفتوى والتشريع المحامية نجلاء النقي من خلال مؤتمر صحافي لإلقاء الضوء على (حقيقة مزوري الإعاقة)، بحضور الشيخ عبدالله الفهد الصباح، والشيخة الهنوف عبدالله السعود، والشيخة قبول عبدالله السعود، والفنان جاسم النبهان والفنانة هدى الخطيب، بالإضافة إلى عدد كبير من الشخصيات والقانونيين والمهتمين بشؤون ذوي الإعاقة.

وقال الصالح إن هناك بعض الملاحظات في حاجة إلى تقويم حتى يفيء الأمر على أهله بالخير من المعاقين الذين يحقق الشباب منهم بطولات عالمية فلابد ان تحتضنهم الدولة فقد تكون الرعاية الحالية غير كافية وفي حاجة الى إعادة نظر، لذا تحتاج لان تكون اولوية، فلا يعرف قيمة الصحة إلا من فقدها، وان كان عدد المعاقين في الكويت قد بلغ ما يقرب من 57 الفا الا انه عدد ليس بكبير مقارنة بدول اخرى، فما نحتاج إليه هو الإدارة والجد والإخلاص لاستغلال الوفرة المالية في خدمة المعاقين.

كثير من المعاقين يحققون بطولات عالمية

الكندري: لماذا لا يتم الرجوع إلى الطبيب المسؤول عن تشخيص وتصنيف الإعاقة في حال الشك بأي حالة؟

الإعاقة التعليمية يجب أن تكون تحت مظلة "التربية"

الياقوت: إحالة مزوري الإعاقة إلى النيابة العامة واجب وطني

واشار الصالح الى ان القوانين المقبلة التي ستشرعها لجنة ذوي الاعاقة بالمجلس سوف تصب في مصلحة المعاقين والمكلف بالرعاية لانهم يستحقون، مشيرا الى ان الفعاليات الثقافية الاجتماعية تدعم قضايا المعاقين وذلك بانشاء المدارس الذكية لهم فالجميع يسعى الى تقديم دفعة لرعاية للمعاقين الذين هم جزء من كياننا الوطني.

ونوه الصالح الى ان قضية ذوي الاعاقة قضية انسانية من الدرجة الاولى لذا يوليها العالم كله اولوية قصوى ولقد كانت الكويت سباقة في انشاء مصحات وبيوت ايواء منذ السبعينيات حتى ان بعض دول الخليج كانت تأتي بحالات مستعصية لعلاجها في الكويت، مشيرا الى أن عدد السكان من الكويتيين يبلغ مليونا و300 الف بالاضافة الى نحو 3 ملايين نسمة اخرى بإجمالي حولي 4,3 ملايين نسمة، والنسبة المعروفة للمعاقين في الفترة الحالية حوالي 5٪ ولا تعتبر نسبة كبيرة لأننا لم ندخل حروبا ولا كوارث ولا توجد امراض مستشرية تؤدي الى ارتفاع اعداد المعاقين، فأسباب الاعاقة في الكويت ترجع إلى بعض الأسباب الجينية او غيرها.

وبين الصالح ان الدولة لم تقصر في تقديم الرعاية لكن طموح الكويتيين من اهالي المعاقين والمكلفين بالرعاية يتطلعون الى المزيد من المزايا في بلد مثل الكويت حباها الله بثروات ولن يتحقق ذلك الا من خلال التجمعات والندوات والفعاليات والتي لابد ان تكون بشكل دوري لان النقاش سوف يصل بنا الى المزيد من الحلول التي سيسعى الجميع لتحقيقها. وافاد الصالح بأن هيئة الإعاقة ستشهد مقترحات قادمة في ادارتها وسوف يصب في مصلحة المعاقين من خلال مزايا اكثر وسبل جديدة، مشيرا الى ان الانتقال من مبنى هيئة المعاقين الذي كان في الشعب يعد نقلة. الآن هناك مبنى في حولي جيد ونتمنى المزيد من مراكز المعاقين في جميع المحافظات لتقديم الخدمات بسهولة ويسر للمعاقين وهذا احد المحاور التي سنسعى الى التشريع لها خاصة اننا مقلبون على انشاء مدن حديثة.

من جانبه، أشاد نائب رئيس اللجان الطبية والفنية سابقا في الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة واستشاري جراحة المخ والأعصاب د.علي الكندري بقانون الأشخاص ذوي الاعاقة (8) لعام 2010 والذي اعتبره من أفضل القوانين التي اقرت في هذا الشأن حيث يوفر كل الخدمات والامتيازات لجميع الاعاقات بمختلف فئاتها ولكن الفئات المستفيدة من هذه الخدمات قليلة.

وذكر أن الإعاقة هي اعتلالات دائمة جزئية أو كلية تؤدي إلى قصور في القدرات البدنية أو العقلية أو الحسية (عاهة مستديمة سواء كانت حركية أو ذهنية أو عصبية أو سمعية أو بصرية) غير مرجو شفاؤها، أي تبقى كما هي لا تحتاج إلى تقييم أو تغيير، مشيرا الى أن تصنيف درجات الإعاقة حسب نظام الأمم المتحدة بالسابق هو معدل نسب العجز من 15 ـ 24٪ من قدرة الجسم تعتبر بسيطة ومن 25 ـ 49٪ تعتبر متوسطة أما الشديدة فهي من 50٪ فما فوق، مضيفا «وفي سنة 2010 تغير معيار الإعاقة إلى تأثير المرض والعجز على الأنشطة اليومية وحاجة المعاق لمساعدة الآخرين له والذي طبق من قبل اللجان الفنية (البصرية والحركية والذهنية والعصبية والجسدية والطب التطوري.

وتطرق بالحديث عن قضية اعادة التقييم، مشيرا الى ان هناك قرارات اتخذت من قبل اللجنة الفنية العليا والتي يرأسها د خالد السهلاوي وكيل وزارة الصحة ورئيس اللجان الفنية للإعاقة والتي اعتبرت متلازمة داون والفشل الكلوي من الاعاقات الشديدة وان الاطفال المرضي الذين يعانون من مرض السكري النوع الاول من الإعاقات الجسدية المتوسطة والدائمة وكذلك مساعدة العائلات التي لديهم اكثر من فرد من ذوي الاعاقة واما العين الواحدة فيمنح إعاقة جسدية بسيطة على الأقل.

وأوضح الكندري ان التصريحات التي أدلت بها وزيرة الشؤون هند الصبيح في وسائل الإعلام مؤخرا بشأن مدعي ومزوري الإعاقة معلومة ليست صحيحة ولا يوجد مدعو اعاقة فكل من لديه شهادة إعاقة فهو شخص يعاني من مرض ما وقد أجريت له لجنة تخصصية أقرت بوجود إعاقة او لديه حكم تنفيذي من القضاء.

وتساءل: لماذا لا يتم الرجوع إلى الطبيب المسؤول عن تشخيص وتصنيف الإعاقة في اللجان الطبية والفنية بالهيئة في حال الشك في إعاقة أي حالة؟!، مضيفا أن نسبة الإعاقة في اي مجتمع حسب احصائيات الامم المتحدة تتراوح بين 10 و15٪ من السكان وحسب معلوماتي فإن عدد ذوي الإعاقة بلغ 40 ألفا فقط من المواطنين والعدد المتوقع من مليون نسمة أن يكون من 100 الى 150 ألفا.

واستعرض جملة من الإحصائيات الطبية حول انتشار مرض السكري في الكويت خاصة ودول الخليج والتي تشير إلى ان من كل 5 أفراد يوجد شخص مصاب بداء السكري (يوجد 200 الف مريض) ومضاعفات مرض السكري من الأسباب الرئيسية التي تؤدي للاعاقة (هبوط في وظائف القلب والقدم السكرية وضيق الشرايين والفشل الكلوي وامراض الشبكية للعين وغيره، مردفا بالقول» أما حوادث السيارات وإصابات الدماغ فتقدر بحوالي 4500 إصابة سنويا منها الشديدة والمتوسطة والبسيطة، فيما بلغت نسبة الأمراض الوراثية مثل الداون عالميا حوالي مولود واحد من كل 800 مولود، اما في الكويت فتبلغ مولود لكل 400 ـ 500 مولود وذلك بسبب زواج الأقارب.

وشدد الكندري على ضرورة تفعيل الرعاية الطبية المنزلية لذوي الاعاقة الشديدة (طريحي الفراش) مثل الشلل الرباعي، الشلل النصفي وكذلك الاطفال الذين يعانون من الشلل الدماغي والتي صنفت حالاتهم بأنها متوسطة وشديدة الحدة والشلل الدماغي المصحوب بالحركة، داعيا إلى عدم نقل اللجان الطبية إلى الهيئة فالأخيرة ليست مؤسسة طبية ولا يمكن تجميع اكثر من 100 مريض في وقت واحد.

وأشار الى تقليص عدد المرضى المراجعين للجان الطبية بالهيئة من 400 مريض بالأسبوع عام 2016 إلى 240 مريضا في الوقت الحاضر هو سبب الازدحام الذي يشتكي منه أولياء أمور المعاقين وان مواعيدهم للعرض على اللجنة ستكون من 6 اشهر إلى سنة وهو غير مقبول من الناحية الإدارية والفنية، مشيرا إلى أن الإعاقة التعليمية (بطيء التعلم وصعوبة التعلم سابقا) يجب أن تكون تحت مظلة وزارة التربية، كما نصح بتغيير مسمى الهيئة من هيئة ذوي الإعاقة إلى هيئة الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة (ليشمل كبار السن).

وبدوره، طالب الناشط الاجتماعي في مجال حقوق دوي الإعاقة علي الثويني بضرورة إيقاف إعادة التقييم وإعادة الأمور التي ترتبت عليه، فضلا عن مشاورة الجمعيات ذات الصلة بكل خطوة تخصهم وعدم إمرار التعديلات إلا بعد عرضها على ذوي الإعاقة.

وتابع بالقول: إن قضية التزوير وإعادة التقييم لم تدرس معالجتها بالطريقة السليمة، وكان القرار فرديا بعيدا عن جمعيات الإعاقة ومجلس الإدارة مما ترتب عليه مضار متعددة في جميع المجالات كما أثر سلبيا على الأسرة والتعليم والتقاعد والمنح، إضافة إلى أنه أربك العمل الإداري والمالي وتعددت التشخيصات وبعضها تمت إعادتها بضغوط ما أو بسبب أخطاء الإعادة.

وتحدث المحامي د. خالد الياقوت عن الإطار القانوني المطبق على مدعي ومزوري الاعاقة، معتبرا أن احالة مزوري الاعاقة إلى النيابة العامة واجب وطني.

وأردف أن القانون أفرد الفصل التاسع لبيان العقوبات بشأن منتهكي أحكام القانون وخص المواد 59، 60، 62، 61، لافتا إلى أن هذه المواد أفردت لكل مزور أو مدعي اعاقة ومن يساعد أو يسهل الحصول على بطاقة إعاقة جزاء تراوح عقوباته ما بين الحبس مدة شهر وعشر سنوات والغرامة من 100 إلى 2000 دينار.

وأضاف أن نطاق تطبيق المواد ليست لمدعي ومزوري الاعاقة فقط وإنما لمن يتوسط من الغير لمنح شخص بطاقة إعاقة سواء كان شخص موظفا عاما أو مكلف بخدمة عامة أو من الغير، أو من يساعد على ذلك من موظفي الهيئة الذين من بينهم أعضاء اللجنة الطبية بطبيعة الحال.

الصالح اكد ان الكويت تستعين بأحدث التكنولوجيا والرعاية الطبية للمعاقين بمختلف الاعاقات سواء في المدارس ومع ذلك نهدف الى تطوير الرعاية لكي لا يذهب ذوي الإعاقة للتعليم في دول الخليج أو دول أخرى فالأمر يحتاج إلى دفعة قوية والتعرف على متطلبات المعاقين من خلال هذه الفعاليات لان الدولة راعية وليس هناك معوقات مالية في هذا الصدد فالكويت بلد خير وأميرها.. أمير الإنسانية.

قدّمتها الجمعية الثقافية النسائية سعياً لمساواتها مع الرجل في كل الحقوق

3 طعون أمام "الدستورية" لإنصاف المرأة في "الرعاية السكنية"

كريم طارق

لولوة الملا ومنى الأربش وحنان العنزي خلال المؤتمر الصحافي (عادل السلامة)

أكدت الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية على أهمية تضافر الجهود المجتمعية بهدف دعم المرأة ورفع كافة سبل التمييز السلبي ضدها، خاصة فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق المرأة في قانون الرعاية السكانية ومساواتها بالرجل في تلك الحقوق.

جاء ذلك على هامش المؤتمر الصحافي الذي أقامته الجمعية مساء أمس الأول بشأن تقدم عدد من أعضاء الجمعية والمحامين الكويتيين بثلاثة طعون أمام المحكمة الدستورية صباح أمس الأول لإنصاف المرأة الكويتية فيما يتعلق بقانون «الرعاية السكنية».

من جانبها، أكدت رئيسة مجلس إدارة الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية لولوة الملا ضرورة سعي المجتمع المدني للمطالبة بالحقوق المدنية للمرأة بشكل عام ولأسرة الكويتية المتزوجة من جنسية أخرى بشكل خاص منذ أكثر من 20 عاما لما تعانيه من تمييز سلبي، وهو الأمر الذي جعلها في وضع حرج نفسيا واجتماعيا واقتصاديا، حتى بدا الأمر وكأن المرأة تفقد مواطنتها وحقوقها عند الزواج بغير كويتي على الرغم من أن القانون الجنسية لم ينص على ذلك، لافتة إلى أن ذلك التمييز جعل تلك الفئة من النساء يستحوذن على نصيب كبير من جهود الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية.

وأضافت أن الجمعية بدأت نشاطها في دعم المواطنة المتزوجة من جنسيات أخرى منذ عام 1992 وحتى الآن، فضلا عن نشاط الرابطة الوطنية للأمن الأسري منذ عام 2007.

وأوضحت الملا أن الجمعية ارتأت ضرورة توحيد الجهود في قضايا المرأة، ما دعاها إلى تشكيل «حملة إنصاف» في عام 2014 والتي انضمت إليها 10 جمعيات نفع عام ومجاميع ناشطة أخرى تهدف إلى تسليط الضوء على القضايا التي تهم المواطنة والمطالبة بتطبيق مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين، لافتة إلى الجمعية بالتعاون مع رابط إنصاف اتفقا على ضرورة طرق جميع الأبواب لتحقيق تلك الأهداف بما في ذلك أبواب القضاء، متوجهة بجزيل الشكر والتقدير إلى المحاميات والمحامين الذين وقفوا متطوعين للدفاع عن حقوق المواطنة والذين تحملوا العبء الأكبر في إعداد الطعون الدستورية في القوانين التي تميز بين الرجل والمرأة المقدمة أمام المحكمة الدستورية صباح أمس الأول.

الملا: على المجتمع المدني المطالبة بالحقوق المدنية للمرأة بشكل عام ولأسرة الكويتية المتزوجة من جنسية أخرى

الأربش: الطعون الثلاثة جاءت إعلاء لمواد الدستور وضماناته

العنزي: القضية ذات أبعاد إنسانية بحتة ترمي إلى مناصرة المرأة الكويتية

من جهتها، أشارت المحامية وعضوة الجمعية منى الأربش إلى أن تلك الطعون أمام المحكمة الدستورية جاءت إعلاء لمواد الدستور وضماناته ومبادئه التي تعلو ولا يعلى عليها، ورغبة في أن تستوفي المواطنة الكويتية حقوقها غير منقوصة، لافتة إلى أنها وبصفتها عضوة في الجمعية الثقافية تقدمت وزميلاها المحامية حنان العنزي والمحامي يوسف الوقيان بثلاثة طعون مباشرة أمام المحكمة الدستورية، بدعم مشكور لكل من الجمعية الثقافية النسائية والرابطة الوطنية للأمن الأسري من حملة إنصاف ولكل من لم يدخر جهدا في دعم هذه الطعون.

وأضافت أنه في أول الطعون المقدمة تم إظهار مدى العوار الدستوري الذي أصاب اللائحة التنفيذية لقانون الرعاية السكنية الصادرة عام 2016، والذي وضعت المواطنة الكويتية أرملة «الكويتي»ـ قبل إصدار وثيقة التملكـ في موضع الاختيار بين استعمال حقها في الزواج من آخر وحرمانها من «البدائل السكنية»، أو احتفاظها بحقها في أن يتضمنها قرار التخصيص ووثيقة التملك مقابل حرمانها من الزواج من آخر، لافتة إلى أن ثاني الطعون قد تضمن الطعن على قانون تنظيم تملك الأجانب للعقار، والذي جاء متضامنا مع قانون الرعاية السكنية في حرمان أبناء الكويتية المتزوجة من أجنبي من الحق في الاحتفاظ بالعقارات التي ورثوها عن والدتهم إلا لمدة عام فقط من تاريخ وفاتها، وخلاله يجب عليهم التصرف فيه وإلا انتزعت الدولة ملكيته وبيعه جبرا عنهم.

وفيما يتعلق بثالث الطعون، أوضحت أنه تضمن الطعن على قانون الرعاية السكنية، الذي ميز بين الرجل والمرأة، وتجلى هذا التمييز في حرمان الكويتية المتزوجة من غير كويتي من التقدم إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية بطلب تسجيل توفير الرعاية السكنية من قسائم وبيوت وشقق وقرض، مخالفا بذلك مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص ومعتديا على الحق في اختيار الزوج وهو من الحقوق الشخصية المكفولة بنص المادة 30 من الدستور، مؤكدة أن المرأة عضو فعال في مجتمعها، وأن حرمانها من الإفادة من مزايا قانون الرعاية السكنية، وكذلك حرمان ورثتها من بعدها من حق التملكـ مثلها مثل الرجلـ هو تعد على إنسانيتها، يأباه الشرع والدستور والضمير الإنساني.

بدورها، أكدت المحامية حنان العنزي أن الهدف من تبني تلك القضية المهمة هو رفع المعاناة عن تلك الفئة من المجتمع الكويتي، لافتة إلى ان تلك القضية ذات أبعاد إنسانية بحتة ترمي إلى مناصرة المرأة الكويتية بتقديم تلك الطعون الدستورية المطالبة بمناصفة وتحقيق مبدأ المساواة مع الرجل، مشددة على أن تلك المساواة تعد مطلبا أساسيا تخص شريحة عريضة أساسية من المجتمع الكويتي، خاصة فيما يتعلق بحق السكن وقانون الرعاية السكنية الذي حرمها من بعض حقوقها بحجة الجنس الذي لا يمكن قبوله شرعا أو دستوريا.

فلسفة زيادة الأسعار يجب أن تتماشى مع الاتزان الاقتصادي

بوشهري: لجنة اقتراح الأسعار ستراعي المستهلك البسيط في تحديد التعرفة الجديدة

دارين العلي

أكد وكيل الكهرباء والماء م.محمد بوشهري ان اللجنة المعنية باقتراح تحديد أسعار التعرفة الكهربائية ستراعي الاتزان الاقتصادي حين تحديد التعرفة المفروضة على القطاعين التجاري والاستثماري، التي من المقرر ان يبدأ العمل بها في 22 مايو المقبل.

وقال بوشهري خلال لقاء له على تلفزيون الكويت أول من امس ان اللجنة التي شكلها وزير الكهرباء والماء وزير النفط عصام المرزوق بناء على اللائحة التنفيذية لقانون التعرفة الجديد قد اجتمعت أولى اجتماعاتها برئاسته وبعضوية من وزارة التجارة والمالية والفتوى والتشريع وعدد من المتخصصين وركزت على ان فلسفة زيادة الأسعار يجب ان تتماشى مع الاتزان الاقتصادي للمستهلكين.

وأكد أن الأرقام التي حددها القانون هي الحد الأقصى لزيادة الأسعار والوزارة تملك حق عدم اعتماد هذه الأرقام وما دونها وهذا ما سأقترحه على هذه اللجنة، مشددا على انه طالما هدف الوزارة ليست الجباية بل الترشيد فإنها في حال وجدت ان اي زيادة معينة قد حققت الهدف فإننا سنضطر الى رفعها مجددا.

وطمأن اصحاب العقارات الاستثمارية والمحال التجارية ان التعرفة ستكون تصاعدية وبشكل معقول ومتزن، وان اللجنة ستنظر بعين الاعتبار الى ان رفع هذه الأسعار لن يضر المستهلك البسيط وأن تتناسب مع أرباح التجار دون زيادة أسعارهم على المستهلكين، والضمان في ذلك وزارة التجارة وحماية المستهلك الموجودان أصلا في اللجنة.

م. محمد بوشهري

قطاعات D1 وD2 وE3

إنجاز إيصال المياه العذبة إلى 1360 قسيمة في منطقة صباح الأحمد السكنية

دارين العلي

أكد الوكيل المساعد لقطاع تشغيل وصيانة المياه بوزارة الكهرباء والماء م.خليفة محمد الفريج جاهزية الوزارة لإيصال خدمة المياه العذبة لمنطقة صباح الأحمد السكنية وذلك بعد انتهاء الوزارة من الإشراف على غسيل وتعقيم الشبكة الخاصة بها بالتنسيق مع الهيئة العامة للرعاية السكنية لعدد 1360 قسيمة من قطاعات D1 وD2 وE3.

وأفاد بأن الوزارة حريصة على إيصال خدمة المياه للمستهلكين في المناطق السكنية الجديدة وتسهيل الإجراءات وتطويرها بما يعود بالنفع على عموم المستهلكين.

ودعا الراغبين في إيصال الخدمة للقطاعات المذكورة إلى مراجعة مكتب طلبات الإيصال بمنطقة الشويخ السكنيةـ قسم إيصال المياه أو مكتب شؤون المستهلكين بمنطقة الفحيحيل لاستكمال إجراءاتهم مع ضرورة إحضار التالي:

وثيقة الملكية ـ صورة البطاقة المدنية ـ كتاب براءة الذمة من وزارة الكهرباء والماء (يمكن الحصول عليه من أي مكتب لشئون المستهلكين)، وفي حال الاستفسار يرجى الاتصال على الأرقام التالية:
24819498 ـ 24819403
ـ 23921667

م. خليفة الفريج